أثر تطبيق نظام التقييم والتنقيط المصرفي "SNB " في تشخيص الصلابة المالية للمصارف الجزائرية دراسة حالة مصرف القرض الشعبي الجزائري وسوسيتي جنرال– الجزائر

The effect of the application of the assessment and rating system "SNB" on the diagnosis of financial solidity of Algerian banks Bank case study Cpa & Societe Generale-Algérie Banks

بوهريره عباس[1]

جامعة غرداية **الجزائر** bouhoreira.abbas@gmail.com

تاريخ الاستلام: 14 /2019/09 **تاريخ القبول: 17 /2019/12**

ملخص:

اهتمت الورقة بدراسة أثر تطبيق نظام التقييم والتنقيط المصرفي الجزائري "SNB" المستوحى من نظام التقييم الأمريكي "CAMELS" في تشخيص الصلابة المالية للمصارف ومن خلال دراسة حالة مصرفي القرض الشعبي الجزائري وسوسيتي جنرال تبين فعالية اعتماده.

وقد أفضت الدراسة إلى أن عينة الدراسة تعاني من مشكل سيولة وتركيز في الأصول وأبرز عيانا وبوضوح مدى تدني معايير جودة الأصول فيها. وبناءا على ذلك أوصت الدراسة بأن يتم العمل على إجراء تعديلات في عنصري السيولة وتركيبة الأصول لدى المصرفين.

الكلمات المفتاحية: صلابة مالية، هشاشة مالية، EWS، SNB، CAMELS .

تصنيف JEL: E59, G21, G24, G32

Abstract:

This study provide the effect of the application of the Algerian banking assessment and rating system "SNB" inspired by the American evaluation system "CAMELS", and through the study of the case of the Cpa and Societe Generale-Algérie, which proved effective in the evaluation of banking.

The study showed that the sample of the study suffers from high liquidity and concentration in assets and clearly demonstrates the quality standards of the assets. Accordingly, the study recommended measures to ulter the liquidity and the asset farmwork in the two banks.

Keywords: financial strength, financial fragility, SNB, CAMELS, EWS

Jel Classification Codes: E59, G21, G24, G3

المؤلف المرسل: بوهريره عباس ، الإيميل: bouhoreira.abbas@gmail.com

مقدمة:

اتّسمت الفترة الأخيرة بصعوباتٍ مالية كبيرةٍ وحالاتٍ من التّوتر في العديد من القطاعات الاقتصادية في الجزائر نتيجة تراجع الموارد التمويلية طيلة العقد المنصرم، وازداد تباطؤ الاقتصاد بشكل كبير عما كان مسجلا قبيل الصدمة النفطية صيف العام 2014، مما سبب شللا في المالية العامة التي عجزت عن إيجاد حلول لإعادة التوازن رغم عديد الإجراءات التقشفية منذ سنة 2016 والتي تداعت آثارها إلى عديد القطاعات أهمها النظام المصرفي على وجه الخصوص الذي تراجعت صلابته في الفترة 2014-2016، متأثرا بذلك. ولهذا قد يتطلب الوضع اتخاذ بعض الإجراءات من أجل الحفاظ على النظام المصرفي ديناميكيا في ضل تباطؤ الاقتصاد.

وعليه من منطلق الأزمة الكامنة في الجزائر (الهشاشة المالية وعدم اليقين) نظرا للتطورات المتعلقة بتراكم العجز المالي طيلة العقد المنصرم والانخفاض المطول لأسعار الهيدرو-كاربير في أسواق الطاقة العالمية، هذه الأوضاع الدراماتيكية خلت النظام المصرفي الجزائري في وضع المرتقب لأزمة وزادت من أفق عدم اليقين اتجاه وضعية النظام المصرفي، لذلك، وقصد تعزيز آليات تقييم النظام المصرفي أُدخلت أدوات حديثة على نشاط الإشراف أحدها نظام التقييم المصرفي "SNB"، يغطّي هذا النظام القواعد الاحترازية الحديثة في تقييم وإدارة المخاطر ويتّسم بقدرته التّحليلية للصلابة المالية. تأتي هذه الورقة لدراسة أثر هذا النظام في تقييم الصلابة المصرفية في الجزائر خلال الفترة 2010-2018 والتي تباينت فيها صلابة النظام المصرفي نظرا لأسباب سالفة الذكر.

أ. **الإشكالية:** اعتبارا من ذلك، وكجزءٍ من إجراءات الإصلاح في مجال الرقابة وتحسين آليات الإشراف ومبدأ التنبّؤ المبكّر بالأزمات طور مصرف الجزائر آلياتِ تقييم الصّلابة المصرفية ويعد نظام "SNB" أحد أهم تلك الآليات. ومن أجل ذلك، تأتي هذه الورقة للبحث في إشكالية حول " أثر تطبيق نظام التقييم والتنقيط المصرفي "SNB" في تشخيص الصلابة المالية في النظام المصرفي الجزائري؟" وهذا من خلال دراسة حالة مصرفي القرض الشعبي الجزائري "Cpa" جنبا إلى مصرف سوسيتي جنرال- الجزائر "Société Générale-Algérie" وهذا انطلاقا من فرضية أن نظام "SNB" يحاكي تماما نظام التقييم الأمريكي "CAMELS"، ويشار إلى اختيار العينة كونها أول مصرفين تمّ تقييمهما من قبل مصرف الجزائر باستعمال هذا النظام ولا يعني أن هذه الورقة بصدد دراسة مقارنة بين المصرفين.

ب. **أهداف الورقة والمنهجية المعتمدة:** تتطلع هذه الورقة للمساهمة النظرية في تشخيص حالة النظام المصرفي الجزائري وحلول للإشكالية المطروحة من خلال عينة مختارة، وهذا من منطلق الأزمة الكامنة في الجزائر (الهشاشة المالية وعدم اليقين)، لذلك يتم الاعتماد على المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة من أجل الإيفاء بالأهداف المسطرة في هذه الورقة.

1. مفهوم نظام التّقييم والتّنقيط المصرفي الجزائري "SNB":

قام مصرف الجزائر بتعزيزِ الإطار المعمول بهِ في مجال الرّقابة والإشراف المصرفي مع الإصلاح المالي سنة 2010 والذي تمخض عنه تعديل قانون النقد والقرض بموجب الأمرية 10-04، في ظرف يتميّز بتدعيم مجمل معايير الرّقابة الاحترازية سنة 2014، وبه نتج نظام التّنقيط المصرفي "SNB" جنبا إلى نظام الملاءة الجديد الصادر في أحكام التعليمة 14-01 والتعليمة 14-02 المتعلقة " بنظام الملاءة وقياس المخاطر في النظام المصرفي الجزائري" وقبلها الإطار المتعلق بتحليل وقياس السيولة. هذه الورقة تعتمد على نظام التقييم والتنقيط "SNB" من أجل تشخيص الصلابة المالية لعينة من المصارف، يصف هذا العنصر الإطار النظري لنظام "SNB".

1.1. تعريف نظام التّقييم والتّنقيط المصرفي "SNB":

تم إعداد نظام التّنقيط المصرفي "SNB" من قبل مصرف الجزائر بمعية كلٍ من المصرف الدّولي والخزانة العمومية الأمريكية فهذا النظام يحاكي تماما نظام الإشراف المصرفي الأمريكي "camels" حيث يسمحُ بتقييم حساسية المصارف والمؤسسات المالية الجزائرية، جرى العمل عليهِ منذ 2013 وقد تمّ تجريبه على مصرف عمومي هو القرض الشعبي الجزائري يرمز له اختصاراً "Cpa" ومصرف خاص سوسيتي جنرال[1]، لذلك من أجل إعطاء صورة أكثر ملائمة لفعالية هذا النّموذج سوف تحاول هذه الورقة إجراء تحليلٍ لنفس المصرفين.

2.1. مكوّنات نظام التّنقيط المصرفي "SNB":

يقوم هذا النّظام على تقييم مستوى ملاءة المصارف والمؤسسات المالية، جنبا إلى تحليل محفظة الأصول المصرفية ومدى تنوعها من خلال تركز الأصول فيها، كما يراعي تحليل الربحية ومستوى السيولة، وتيح النظام كذلك تحليل مستوى جودة الغدارة في المصارف.

ولهذا انطلقنا من فرضية أنه يحاكي نظام التقييم الأمريكي "camels" إلا أنه لا يعتمد على تحليل حساسية السوق رغم توافر بعض المؤشرات لقياس وضعية الصرف لدى المصارف[*].

شكل رقم (01): مكونات نظام "SNB"

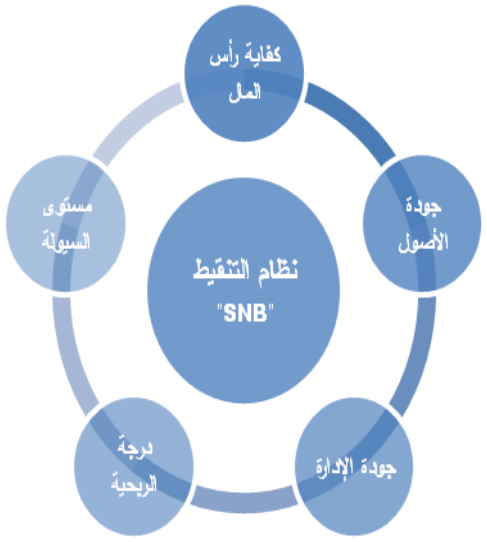

المصدر: من إعداد الباحث بناء على ما سبق.

3.1. آليات التحليل بنظام "SNB":

يستند نظام "SNB" في تحليله على المشروع المعلوماتي "SYNOBA"، وكذا نتائج نموذج تحليل المخاطر "FAR"، حيث أن نظام "SYNOBA" يعمل على إعداد التّقارير الاحترازية واستخراج البيانات[2]، في حين يمثل التقرير الدوري التقييمي "RPE" أهم المعطيات التي يزود بها هذا النّظام جنبا إلى التقرير الكمي الموحد "RQN" حيث تقدم تحليلا كميا وصفيا حول وضعية المؤشّرات الجزئية للمصرف.

في ذات السياق، عقب معالجة البيانات في النظام المعلوماتي "SYNOBA"، يتم أعداد نموذج تحليل المخاطر "FAR" لكل مصرف على حدا وعلى أساس فصليٍ أو سنويٍ وتصنيفها في نظام التّنقيط من أجل إعطاء النّتيجة النّهائية للتّنقيط. وعلى خلاف نظام التقييم الأمريكي "CAMELS" تمر عملية التنقيط بمستويين، الأوّل على أساس الرّقابة على أساس المستندات أي من خلال النظام المعلوماتي "SYNOBA"، والثّانية على أساس المؤشّرات النهائية لتحليل المخاطر الذي يتيحه نموذج المخاطر "FAR"، وعلى غرار نظام التقييم الأمريكي "CAMELS" تصنف فيه مستويات التنقيط من 01 وهو التصنيف (الأفضل) إلى تصنيف 05 وهو (الأسوأ) .

جدول رقم (01): مكونات نظام التنقيط والتقييم المصرفي "SNB"

الأبعاد	المؤشرات المعتمدة	تفسير المؤشر
C	– نسبة الملاءة للجنة بال الاستشارية؛ – رأس المال القاعدي÷ الأصول المرجّحة بالمخاطر ؛ – تغطية رأس المال الأساسي ÷ إجمالي الأصول؛	ملاءة/ كفاية رأس المال تستخدمَ لقياس قدرة المصرف على استيعاب الخسائر.
A	– إجمالي القروض÷ إجمالي الأصول ؛ – الالتزامات والدّيون ÷ إجمالي الحقوق؛ – التزامات خ.الميزانية÷ الحقوق خ. الميزانية؛ – الحقوق إلى الالتزامات وديون العملاء؛ – الالتزامات والدّيون ÷ مخصصات العامة؛ – مخصصات التّسوية ÷ الأصول؛ – أصول أخرى ÷ إجمالي الأصول؛	تعنى جودة الأصول بتحليل ومراقبة جودة القروض المصرفية بمختلف تصنيفاتها وكذا مستوى تعرّض محافظ الأصول لخطر التركيز،
M	– تحليل تقرير (المراجع الداخلي والمراجع الخارجي)؛ – تحليل هامش العمل المصرفي؛ – تطور نسبة الدّخل السّنوي المحقق ≤ (15%)؛	تعنى جودة الإدارة/ التشغيل برصد مستوى ودور الإدارة في تحقيق استقرار المصارف.
E	– الناتج المصرفي ÷ إجمالي الأعباء؛ – هامش الفائدة إلى الناتج المصرفي الإجمالي؛ – العائد المحقق من القروض؛ – تكلفة الودائع (الفوائد الممنوحة)؛	رصد مستوى القدرة على استيعاب الخسائر المتوقعة دون الاعتماد على رأس المال المصرف.
L	– نسبة رصد السّيولة للثلاثي الثّاني والثّالث ؛ – قدرة التّمويل (إجمالي الودائع)÷ القروض؛ – الالتزامات بالعملة الأجنبية إلى الالتزامات؛	رصد مستوى قدرة النّظام المصرفي على تحمّل صدمات التدفّقات النّقدية
S	نظام "SNB" لا يعتمد تحليل حساسية السوق إلا أنه تتوافر بعض النسب والتي تتمثل في وضعية الصرف ووضعية الأموال الخاصة القاعدية، بالإضافة إلى صافي الالتزامات الخارجية إلى رأس المال الأساسي.	

المصدر: بوهريره عباس– عمي سعيد حمزة، مرجع سبق ذكره.

2. مدخل للنظام المصرفي الجزائري في الفترة 2010-2018:

يعتبر النّظام المصرفي الجزائري المحور الأساسي للنظام المالي بحجم أصول تجاوزت 92% من مجمل النّظام المالي ولا تزال المصارف العمومية الستّة (06) تستحوذ على جزءٍ هامٍ في النظام المالي فهي تحوز لوحدها على ما يربو عن 86% من الأصول المالية، في حين تبقى المصارف الخاصة والتي تعد مجملها أجنبية (مصارف وافدة) تُكابر من أجل المنافسة[3].

1.2. الوساطة المالية والبنية التحتية للنظام المصرفي الجزائري:

يعكس التحليل أدناه مستوى الوساطة المالية والبنية التحتية للنظام المصرفي في الفترة 2010-2018.

1.1.2. مستوى تعبئة الودائع في الاقتصاد:

بالنسبة لتعبئة الودائع في الجزائر أُلتمس انتعاش مرفوق بتذبذب نسبي وكما يبينه الجدول رقم (02) خاصة لدى المصارف العمومية التي تحوز حصة الأسد (90%) مقابل (10%) حصة المصارف الخاصة.

جدول رقم (02): حجم الودائع المعبئة في النّظام المصرفي الجزائري 2010-2018

الوساطة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
ودائع تحت الطلب	**2,870.70**	**3,495.80**	**3,356.40**	**3,537.50**	**4,428.20**	**3,891.70**	**3,732.20**	**4,499.00**	***غير متاح***
المصارف العمومية	2,569.50	3,095.80	2,823.30	2,942.20	3,705.50	3,297.70	3,060.50	3,765.50	***غير متاح***
المصارف الخاصة	301.20	400.00	533.10	595.30	722.70	594.00	671.70	733.50	***غير متاح***
ودائع لأجل	**2,524.30**	**2,787.50**	**3,333.60**	**3,691.70**	**4,090.30**	**4,443.40**	**4,409.30**	**4,708.50**	***غير متاح***
المصارف العمومية	2,333.50	2,552.30	3,053.60	3,380.40	3,800.20	4,075.80	4,010.80	4,233.00	***غير متاح***
المصارف الخاصة	190.80	235.20	280.00	311.30	290.10	367.60	398.60	475.50	***غير متاح***
ودائع الضمانات	**424.10**	**449.70**	**548.00**	**558.20**	**599.00**	**865.60**	**938.40**	**1,024.70**	***غير متاح***
المصارف العمومية	323.10	351.70	426.20	419.40	494.40	751.20	833.70	782.10	***غير متاح***
المصارف الخاصة	101.00	98.00	121.80	138.80	104.60	114.40	104.70	242.60	***غير متاح***
مجموع الودائع المجمعة	**5,819.10**	**6,733.00**	**7,238.00**	**7,787.40**	**9,117.50**	**9,200.70**	**9,079.90**	**10,232.20**	***غير متاح***
المصارف العمومية	90%	89%	87%	86.60	87.70	88.30	87.10	85.80	***غير متاح***
المصارف الخاصة	10%	11%	13%	13.40	12.30	11.70	12.90	14.20	***غير متاح***

المصدر : إعداد الباحث بناء على: **الوحدة: (مليار دينار جزائري)**

- مصرف الجزائر، **التطور الاقتصادي والنّقدي للجزائر**، التقرير السنوي، 2013.
- مصرف الجزائر، **التطور الاقتصادي والنّقدي للجزائر**، التقرير السنوي، 2017.

إنّ الودائع تحت الطّلب الجانب الأكبر في تركيبة الودائع بالنّسبة للمصارف العمومية فمعظمها متأتية من قطاع هيدرو-كاربير وكانت قد سجلت 49% من إجمالي الودائع سنة 2010، وتمثل النّسبة الباقية ودائع لأجل بالإضافة إلى ودائع محوزة كضمان (ودائع الواردات، كفالات) في حين مثلت 51% من إجمالي الودائع سنة 2011. أمّا بالنّسبة للسنوات 2012-2013 سجل نمو ضعيف (6.40%)، وكان أداء المصارف الخاصة معتبرا مقارنة بالسّنوات السّابقة (13%) ولتزال تُكابر من أجل توسيع حصتها في السّوق المصرفي رغم المنافسة الشّديدة ويعود التّراجع بالنّسبة للمصارف العمومية إلى انخفاض ودائع قطاع هيدرو-كاربير، وقد تحسن مستوى الودائع سنة 2013 بنسبة 8.10% لكن لتزال معتبرة إذا ما قورنت بسنة 2010-2011.

وتواصل انخفاض النشاط كما في الفترة 2014-2015 نظرا لتراجع ودائع هيدرو-كاربير والودائع تحت الطلب. ومع نهاية 2015 بواقع (12.30- %)[4]، خاصة في المصارف الخاصة التي فقدت جزء معتبر منها رغم زيادة في حصة الودائع لأجل. وبنهاية سنة 2017 سجلت الموارد المجمعة ارتفاعا نسبيا (13%) مثلت الودائع تحت الطلب الجانب المعتبر منها نظرا للتحسن في ودائع هيدرو-كاربير في سنة 2017.

1.2.2. مستوى منح الائتمان في الاقتصاد:

بالنسبة لتمويل الاقتصاد الذي يحظى بالجانب المطلق للنظام المصرفي بحكم غياب السوق المالي فقد سُجّل في الفترة 2010 مستوى معتبراً تحوز المصارف العمومية 89% منها، وفي حين تبقى المصارف الخاصة تتطلع للمنافسة فهي تكتفي بتمويل القطاع الخاص، في حين المصارف العمومية تضمن تمويل القطاع العمومي كاملاً وتنافس المصارف الخاصة في القطاع الخاص.

جدول رقم (03): حجم القروض الموزعة من قبل النّظام المصرفي الجزائري 2010-2018

الوساطة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
مجموع القروض الممنوحة	3,268.10	3,726.50	4,287.60	5,154.50	6,502.90	7,275.60	7,907.80	8,877.90	*غير متاح*
حصة المصارف العمومية	1,460.60	1,741.60	2,040.20	2,434.00	3,382.30	3,688.20	3,952.20	4,311.30	*غير متاح*
حصة المصارف الخاصة	1,806.70	1,984.20	2,247.00	2,721.90	3,121.70	3,588.30	3,957.10	4,568.30	*غير متاح*

المصدر : إعداد الباحث بناء على، نفس المصادر السابقة.

تم تسجيل نموا في حجم القروض بواقع 20% سنة 2011 ولعل المصارف الخاصة الأكثر تطوراً حيث ساهمت بما يزيد عن 14%، وإجمالا بلغ حجم القروض النظام المصرفي 3724.7 مليار دينار بنمو قدره 14%، وهذا إذا تم طرح الدّيون غير النّاجعة والتي يتم إعادة شراؤها من طرف الخزينة العمومية. وفي الفترة 2012-2013، نمت إجمالي القروض الموزعة بواقع 16% حيث بلغت ما مقداره 4296.4 مليار دينار وتحوز المصارف العمومية ما يمثل 87% من حجمه، فيما عدا ذلك تواصل نمو القروض في سنة 2013 ليبلغ 5154.5 مليارا بنمو يقدر بـ 20%. وفي سنة 2014-2015، خلافاً لما كان عليه وضع تعبئة الودائع نمت مستويات القروض لتبلغ 6502.9 مليار دينار سنة 2014، ثم تناما بواقع 11% مطلع سنة 2015، في حين نلحظ تراجع إسهامات المصارف الخاصة 12.5% إذا ما قورنت بما تمّ تسجيله سنة 2013 بواقع 13.50%. تعدّ المصارف العمومية الممول الوحيد للقطاع العام محتكرةً إيّاه وتنافس المصارف الخاصة في القطاع الخاص بحيث تحوز على 75% منه سنة 2015. وفي سنة 2017 بلغت القروض الموزعة للاقتصاد ما يزيد عن 8877 مليار دينار جزائري مسجلة بذلك نمو بواقع (12.30%) عن تلك الموزعة في سنة 2016.

2.2. تشخيص الصلابة المالية للنظام المصرفي الجزائري:

يتمتّع القطاع المصرفي عموماً بمستوى رأس مال جيّد ويتّسم بالرّبحية والسّيولة العالية، وهو أكبر القطاعات في النّظام المالي الجزائري بإجمالي أصول 92%، كما أنّ انكشافه على العالم الخارجي محدود وبعدما تراجعت المؤشّرات سنة 2014 تحسنت نوعيّا سنة 2015 إلى مستوى مريح أعلى بكثير من الحد الأدنى للمعدلات التي أوصت بها لجنة "Bâle" الاستشارية[5].

شكل رقم (02): المؤشرات الدنيا الـ 11 في النّظام المصرفي الجزائري 2010-2018

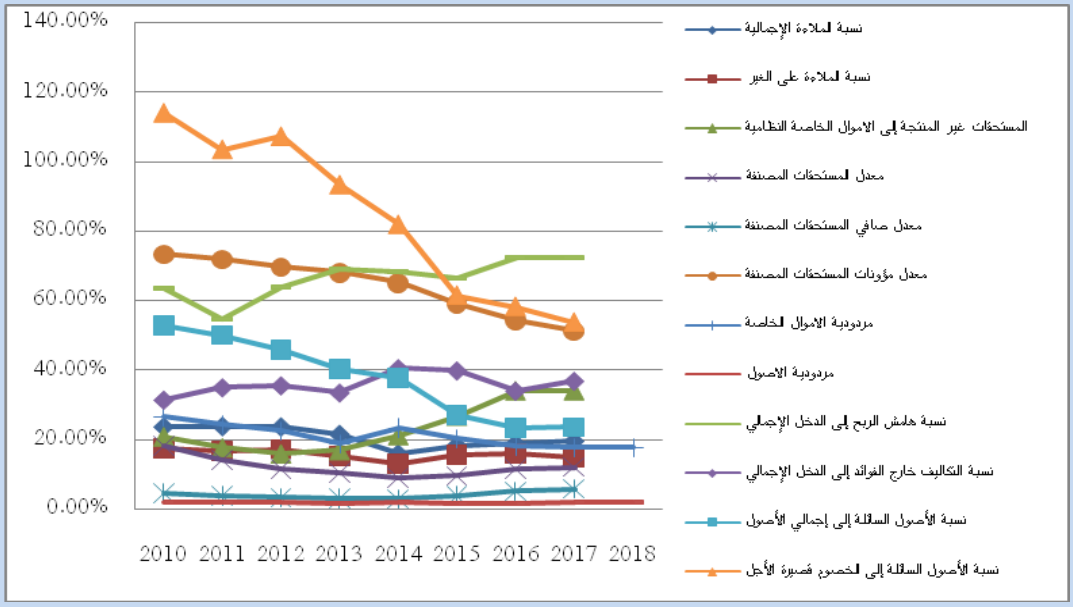

المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, 2013-2017.
- FMI, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport N°14/161, 2014.

وتعتبر نسب الملاءة للأموال الخاصة في النظام المصرفي الجزائري مرتفعةً نسبياً، نظرا لطبيعة النظام المصرفي الجزائري كما تقدم فلا يزال نظاما تقليديا كما أن الانتعاش الذي ساد الاقتصاد خلال العقد الماضي 2002-2013 قد حسن من وضعية مؤشّراته الكلّية وأفادت النظام المصرفي. لكن، نتيجة لتراجعٍ حدث في أسعار هيدرو-كاربير منتصف سنة 2014 أثر ذلك نسبيا وبشكل غير مباشر على مستوى الملاءة في المصارف في الفترة 2014-2017. يعكس الشكل أدناه المؤشرات الدنيا الـ (11) التي يعتمدها صندوق النقد الدولي في تحليل القطاعات المالية كما يعتمدها كذلك مصرف الجزائر في تقييم النظام المصرفي، وهي تعطي صورة مجملة لوضعية النظام المصرفي لمختلف المؤشرات الأساسية.

ومن جهة السيولة فإن التّقلب في إيرادات هيدرو-كاربير يؤثّر بشكلٍ مباشرٍ عليها، فارتفاعها على سبيل المثال يرفع مستوى السّيولة لدى المصارف العمومية من ما يفاقم من المخاطر النّاتجة عن سوء إدارة السّيولة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى يؤثّر بشكلٍ كبيرٍ على المصارف من خلال قناة الائتمان. كما يُبرز تحليل السّيولة مدى تأثر النّظام المصرفي بمخطرين، الأول يعنى بالسّيولة المفرطة (خطر

تجميد) كحال النّظام المصرفي الجزائري وما لها من أثر على حجم التّكاليف وتراجع الأرباح بينما الآخر يمثل شح السّيولة (عسر مالي)، وما يشكّله من تأثيراتٍ في ذعر المصرفيين لهذا توجّب عناية خاصة جدا بمؤشر السّيولة. فمؤشّرات السّيولة التي يعتمدها صندوق النّقد الدّولي توضّح أنّ النّظـــام المصرفي ذو سيولةٍ مفرطةٍ.

3. أثر تفعيل نظام التنقيط الجزائري "SNB" في تشخيص صلابة مصرف "القرض الشعبي الجزائري" ومصرف "سوسيتي جنرال-الجزائر":

بالاعتماد على تحليل المؤشرات التي يستند إليها نظام التنقيط المصرفي الجزائري "snb"، يتم دراسة حالة مصرفي القرض الشعبي الجزائري ومصرف سوسيتي جنرال خلال الفترة 2010-2018، لذلك، يتم التركيز على المؤشرات المشار إليها سابقا وتحليلها وفق درجة التنقيط من (01) الأحسن إلى تنقيط درجة (05) وهي الأسوء. الشكل المقابل يعطينا صورة عن عينة الدراسة المعتمدة في إجمالي أصول النظام المصرفي الجزائري، حيث تمثل ما نسبته (11%) من إجمالي ما تم حشده خلال سنة الدراسة المعتمدة في هذا التحليل.

شكل رقم (03): حجم أصول عينة الدراسة

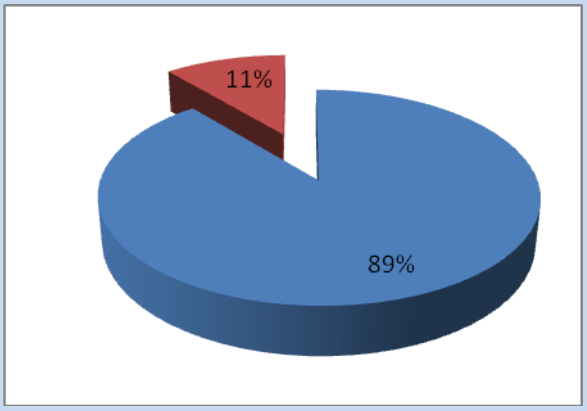

المصدر: إعداد الباحث بناء على، بيانات المصرفين.

وما نشير إليه أن عينة الدراسة المعتمدة مصرف القرض الشعبي الجزائري يرمز له اختصارا "Cpa" إلى جانب مصرف سوسيتي جنرال- الجزائر "Société Générale-Algérie"، وهو مصرف خاص وافد من النظام المصرفي الفرنسي. هذه المصارف نفسها التي اتخذها بعثة فريق القطاع المالي "PESF" في تحليل الاستقرار النظام المالي الجزائري سنة 2013، وهذه الورقة ليست بصدد إجراء أي نوع من المقارنة بين المصرفين.

1.3. تحليل مستوى ملاءة رأس المال:

تعتبر كفاية رأس للمصرف العنصر الحاسم في مواجهة مخاطر العمل المصرفي كصمّام أمان والشكل أدناه يوضح مستوى تغطية الأموال الخاصة للمخاطر المصرفية لعينة الدّراسة، وما نشير إليه أنّ ترجيح عناصر الأصول كان وفقاً للتعليمة "94-74" المتعلقة بقواعد الحيطة والحذر خلال الفترة 2010-2013، بينما كان الترجيح في بقية الفترة 2014-2017 بالنظام الملاءة الجديد "14-01".

شكل رقم (04): كفاية رأس المال في مصرف "Société Générale-Algérie & Cpa"

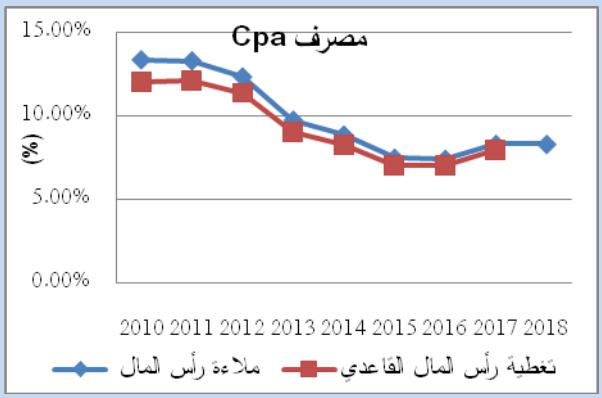

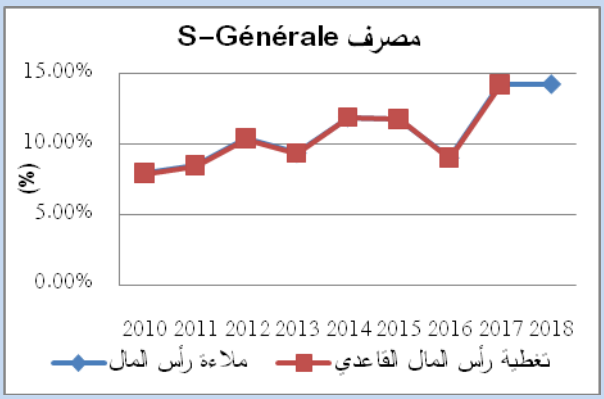

المصدر: إعداد الباحث بناء على، وثائق المصرفين (2010-2017).

وكما أشرنا سابقا تعد مستويات رأس المال في القطاع المصرفي عالية جدّا إذا ما قورنت بما تفرضه المعايير الدولية للسلامة المصرفية (لجنة بال الاستشارية على وجه الخصوص تفرض 10.5 %)، فنلاحظ أن مصرف القرض الشعبي الجزائري فيه نسبة تغطية الأموال الخاصة القاعدية خلال الفترة 2010-2012 ما مجمله 15% وهي نسبة جيدة جدا، أما خلال الفترة المتبقية 2013-2015 فقد تراجعت بشكل ملحوظ حين وصلت أدنى مستوياتها 08% وهي أقل من تلك المنصوص عليها في معايير الاحترازية الجزائرية، فبالرغم من أن وسادة الأمان التي توفرها الأموال القاعدية إلا أنها تعد في خط حرج نسبيا تمثل وسادة أمان إلا أنه قد تؤثّر كذلك سلباً على أداء المصرف، كونَ أنّ الأموال المخصصة درع لكنها تكلفة إضافية من ما يمكن استثماره. من جهة أخرى تمثل نسبة تغطية الأموال الخاصة القانونية بنفس النسق تقريبا كون أن الفارق يتمثل كما أسلفنا في مخصصات مئونة المخاطر وكذا فوارق التّقييم وإعادة التّقييم وهذا حسب التنظيم الاحترازي المعمول به في الجزائر. ويرجّح أن يبقى استقرار نسبي فقط في مستويات الملاءة الإجمالي حسب ما أورده فترة التحليل 2015-2017 والتي تحسنت بتحسن تعبئة الودائع الحكومية كما أشار إليه التحليل السابق.

فتراجع أصول المحروقات التي تمثل الجانب الأكبر من الودائع الجارية لدى المصارف العمومية يعد محددا قوي لصلابتها. لذا فمصرف "Cpa" غير سليم من جانب تغطية المخاطر وفق معطيات 2017-2018 وبما أنه مصرف عمومي يستدعي مراعاة طبيعة التّمويل من جانب الأصول غير الحساسة لأسعار المحروقات (كونها تدرج ضمن مخطر السوق)، ولهذا فهو يتوافق مع التنقيط درجة "03" حسب "SNB". بالنسبة للمصرف الفرنسي تعد مستويات الملاءة لرأس المال القاعدي لديه مقبولة عموما 11%، ونظرا لكونه مصرف خاص وأجنبي فقد تعرض لتغيرات عديدة وأدائه كان متأرجح حسب ظروف السوق وبينما تغطي إجمالي الأموال الخاصة القانونية بنفس النّسق الأصول المرجحة بالمخاطر وحتى أن رأس المال القاعدي لوحده يمكن من تغطية الأصول المرجحة بالمخاطر بأعلى من ذلك المنصوص عليه في التعليمة 14-01، وبه يكون المؤشر مقبول لدى المصرف. لهذا وكسابقه فهو يتوافق مع التنقيط "03".

2.3. تحليل مستوى جودة الأصول:

تعدّ جودة الأصول أمراً ضروريا لضمان سلامة المصارف والمؤسسات المالية ويعدّ تنويع وتوزيع الأصول وتغطيتها أهم سمات رصد هذا المؤشر، فحجم القروض المبالغ فيه يعتبر بوابة دون شكٍ إلى عدم السداد والسّيولة بطبيعة الحال كونهما متلازمان. وبالنسبة لمصرف "Cpa" كما يعكس الشكل أدناه، بلغ إجمالي القروض مستوى 70% من حجم أصوله وهي نسبة عالية نوعاً ما وبالنظر لكونه مصرف عمومي فإنّ جلّ موارده ذات حساسية لقطاع هيدرو-كاربير، وبالرّغم من أن المؤشر لا يصنّف ضمن المستويات غير آمنة كون النظام المصرفي الجزائري بسيط في هيكله وغير مركّب، إلاّ أنه وبداعي الاحتراز ينبغي أن تكون في مستوى يتلاءم والظروف الاقتصادية المحيطة والتي تتسم بالتّذبذب. ولأن باقي نشاطاته الاستثمارية من خدمات واستشارات مالية وتجارة خارجية تمثل الجزء الباقي أي أنّ مجمل تشكيلة الأصول هي في الأساس قروض بمختلف تصنيفاتها.

شكل رقم (05): جودة محفظة الأصول في مصرف "Cpa & Société Générale-Algérie"

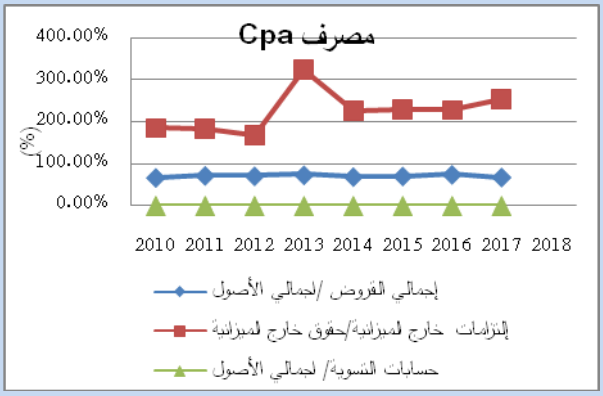

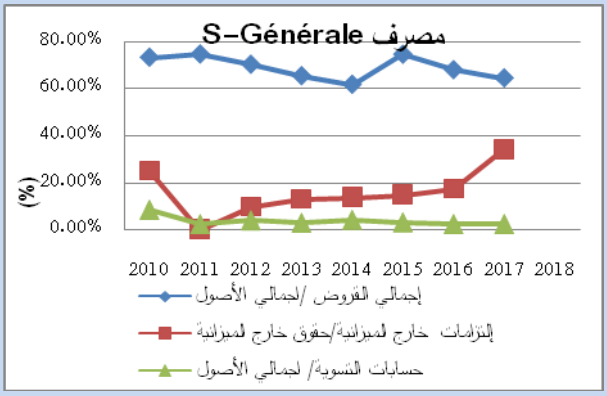

المصدر: إعداد الباحث بناء على، وثائق المصرفين (2010-2017).

أما بالنّسبة لتركيبة عناصر خارج الميزانية فهي متوازنة إلى حدٍّ ما بين الالتزامات الممنوحة والأخرى المكتسبة وهذا ملائم في حال تحولت بعض تلك الأصول إلى الميزانية ويلاحظ أنها تسلك نفس سلوك عناصر الميزانية ما يدل على النّمطية في تسيير محفظة الائتمان، فيما عدا ذلك مستوى حسابات التسوية لا يتجاوز 01% من إجمالي الأصول الخطرة نظراً لمحدودية تأثر المصرف بمخاطر السوق. وعلى غرار هذا المصرف كان مصرف "Société Générale-Algérie" بمستوى ملائم في حجم القروض 65-70% وكذا معامل تغطية مخاطر السوق 8.50% سنة 2010 ثم 02-04% في سنة 2011-2013 على التوالي. ونرى بأن توزيع الائتمان وإدارته بشكل ملائم وحريّ به أن يحاول المحافظة على هذا التناسب. وفيما يتعلق بتركيبة عناصر خارج الميزانية فتركيبة المدينة فيها أقل من الالتزامات الدائنة أعلى من الأخرى مما قد يسبب مشكلة في حال تحول جزء منها إلى الميزانية مما قد يؤثر على جودة وتركيبة محفظة القروض وبالتالي على مخصصات الخسائر والصدمات وبه على رأس المال والسّيولة كما يوضحه المسار أدناه، وعليه فهما في نظرنا يتوافقان مع التنقيط درجة "03" حسب تصنيف "SNB".

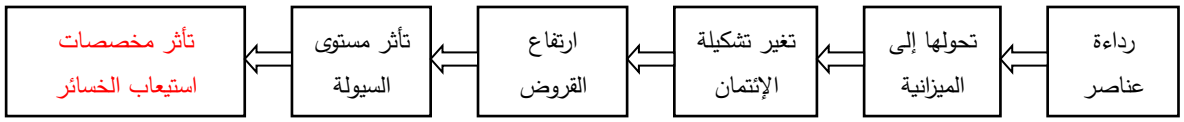

3.3. تحليل مستوى جودة الإدارة:

في الواقع يعد رصد جودة الإدارة من الصعوبة بمكان خاصةً في الظروف التي تتّسم بعدم الاستقرار والتّوزيع غير العادل للمنافسة، لذا يعد نمو الناتج المصرفي (Δ الناتج المصرفي الصافي) مؤشرا مقبولاً لرصد فعالية المصرف والمؤسسات المالية في إدارة عناصر وأهدافها المتمثلة في الربحية، السّيولة والأمان.

شكل رقم (06): جودة الإدارة والتشغيل في مصرف "Cpa & Société Générale-Algérie"

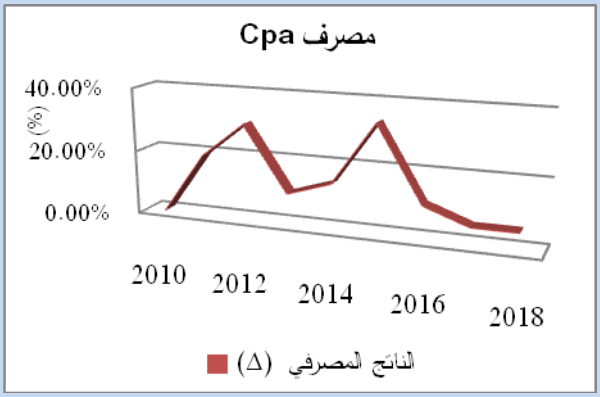

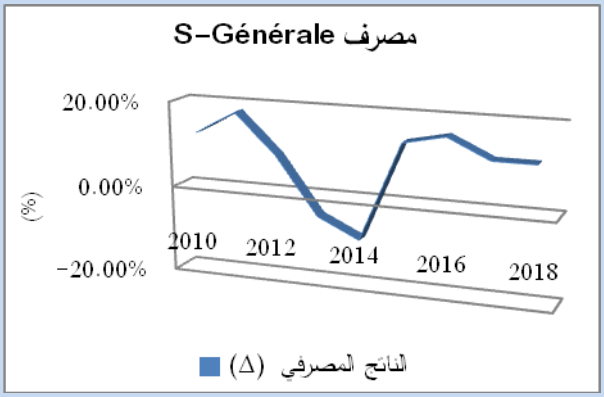

المصدر: إعداد الباحث بناء على، وثائق المصرفين (2010-2017).

ويلاحظ أن مستوى الناتج المصرفي الصافي لدى "Cpa" يتأرجح بين الجيد والسيئ ولعل الفترة التي تم دراستها تمتاز كذلك بنوع من التذبذب والتّباين بين حالة من النّمو وفترة من الهبوط الاقتصادي 2014-2017 أثرا بالغاً على سلوك المصرف العمومي، وهو يعكس عدم قدرة المصرف في المحافظة على النتائج إلا أنه وبالتوازي مع سلوك المؤشرين السابقين (رأس المال وتوزيع محفظة الأصول) ومع حساسيته لتغيرات خارجية فإن الأداء بصفة عامة مستقرا، وعليه فهو يتوافق في ما نرى مع التنقيط درجة "03" حسب تصنيف "SNB". وتبعا لذلك مصرف "Société Générale-Algérie" يتجلى تذبذب أداء نشاط الاستغلال بشكل كبير في الفترة 2013-2014 كان تراجع كبير في النواتج الصافية للمصرف نظرا لتراجع حصة السوق المصرفية الخاصة في الجزائر على حساب المصارف، ورغم أنه تحسنت نسبيا في الفترة 2015-2018 إلا أنه تحت المستوى المطلوب (15%) الذي يمثل المستوى الامثل لسلامة الإدارة حسب معايير نظام التقييم المصرفي الجزائري "SNB" يأتي هذا التدهور في الاداء تزامنا مع حالة من التباطؤ الاقتصادي الكبير في البلاد وعليه فهو يتوافق مع التنقيط "03" حسب "SNB".

4.3. تحليل مستوى جودة الربحية:

يعدّ النظام المصرفي الجزائري ذو ربحية عالية نوعاً ما نظرا لكونه نظـــــام تقليدي بسيط وغير معقّد يقتصر على تعبئة الودائع ومنح الائتمان، مع بعض الخدمات الحديثة البسيطة. فمستوى صافي النشاط المصرفي كما يتضح من خلال عينة الدراسة المتمثل في مصرف القرض الشعبي "Cpa" بين 20-30% ونشير إلـــــــــى أن المصارف العمومية تحتكر القطاع العمومي وتزاحم المصارف الخاصة في القطاع الخاص، ويتّضح أنّ النّاتج المصرفي يمثل 03 أضعاف الأعباء المصرفية العامة خلال متوسط فترة الدّراسة كما وضحه تحليل المؤشرات الدنيا، بينما تساهم الفوائد الصافية ما يفوق 100% كقيمة مضافة لدى مصرف القرض الشعبي الجزائري، في حين كانت في حدود 50-70% في متوسط فترة الدراسة خاصة في الفترة 2014-2018 والتي تعزى إلـــــى تراجع صافـــــــي النواتج المصرفية وليس لنمو الفوائد كما يتضح بالنسبة للمصرف الفرنسي، وعليه نرى بأنهما يتوافقان مع التنقيط درجة "02" حسب نظام "SNB".

شكل رقم (07): مستوى الرّبحية "Cpa & S-Générale"

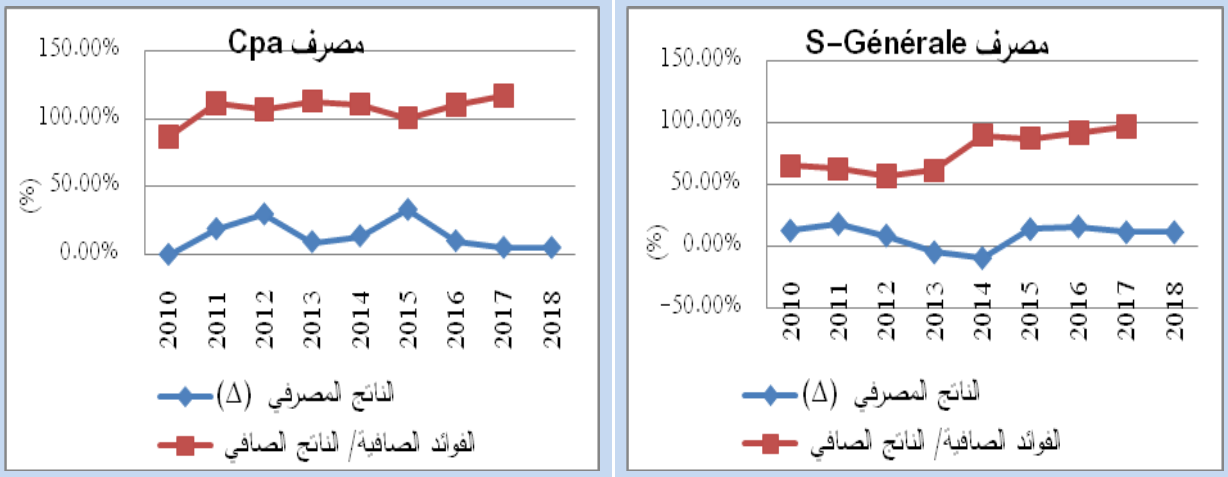

المصدر: إعداد الباحث بناء على، وثائق المصرفين (2010-2017).

5.3. تحليل مستوى جودة السيولة:

يبرز تحليل السّيولة مدى تأثر المصارف بمشكلتين، الأولى السّيولة المفرطة (مخطر تجميد)، وما لها من أثر على حجم التكاليف، بينما يمثل المخطر الثاني شح السّيولة (عسر مالي)، وما يشكله من تأثيرات على سمعة المصرف (الذعر المصرفي)، لهذا توجّب عناية خاصة بالسّيولة، وقد طرحت لجنة بال الاستشارية مبادئ لإدارة السّيولة في المصارف(*).

شكل رقم (08): مستويات السّيولة في مصرف "Cpa & Société Générale-Algérie"

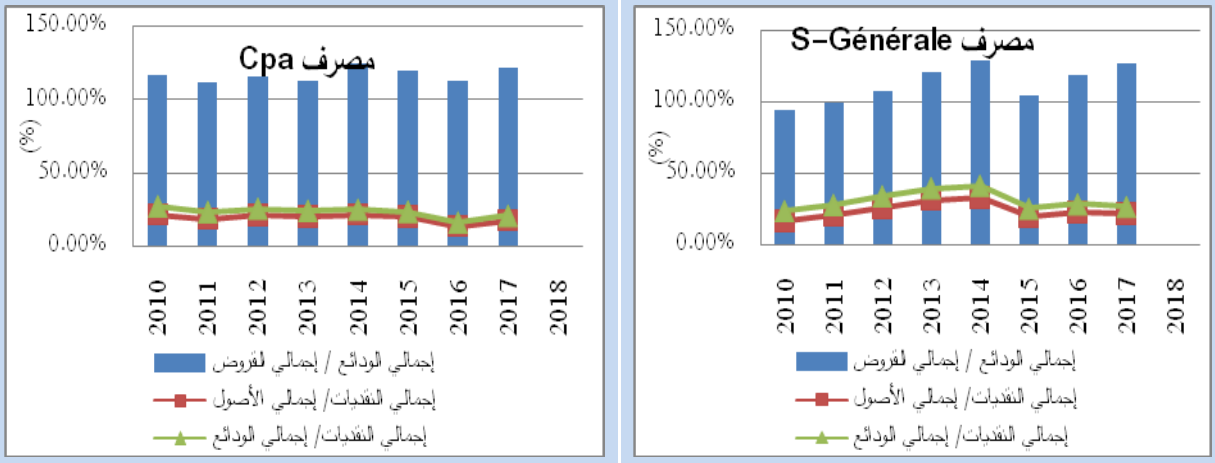

المصدر: إعداد الباحث بناء على، وثائق المصرفين (2010-2017).

يشير مستوى السّيولة لدى مصرف Cpa إلى وضعٍ متباين فإجمالي الودائع متناسبة مع حجم القروض 110% ما يشكل مستوى من السّيولة الزائدة لديه، في حين تشكل النّقديات والمتاحات 20% من إجمالي الأصول وهي نسبة عالية جدّا فينبغي أن تشكّل هذه نّسبة الأصول السائلة وليس المتاحات، بينما سيولة الودائع كما يوضحه الشكل المقابل تعد مقبولة عند 25%، ولهذا فهو يتوافق مع التنقيط "03" حسب تصنيف "SNB"، أما بالنّسبة للمصرف الثاني فقد بلغ إجمالي الودائع إلى القروض 100% أي بتوزيع متناسب ولهذا لا يشكل خطرا على المدى القصير خصوصا في ظل سيولة تغطي 30% إلى 35% من إجمالي الودائع والأصول، ولهذا فهو يتوافق مع درجة "02".

5.3. تقييم وتنقيط وضعية المصارف بنظام "SNB":

من خلال دراسة نظام التقييم والتنقيط المصرفي الجزائري "SNB" وأثره في تشخيص الصلابة المالية للمصارف يمكن تأكيد فرضية الدراسة من منطلق أنه يستند على نفس مبادئ نظـام التّقييم الأمريكي "CAMELS" ما يؤكد الفرضية المعتمدة في هذه الورقة، ويصف الجدول أدناه تّنقيط نظام "SNB" حيث يسمح بمعرفة وضعية المصارف خلال فترة الدّراسة التي امتدت 09 سنوات.بالتركيز على السنتين الأخيرتين فقد خلص التحليل إلى أن مصرف Cpa كان سليم نسبيا ويظهر بعض القصور في عناصر السّلامة وقد رُتّب في الخانة 03 بتصنيفٍ معقول لذا على المصرف رقابة ومتابعة لصيقة والاهتمام بعناصر (A,L) من أجل تحسين وضعيته فهو يعرف قصوراً فيها، أمّا بالنّسبة للمصرف الفرنسي فلم يكن حظّه أوفر بتصنيفٍ أحسن فقد احتل نفس التّصنيف لكن توجب عليه تعزيز محفظة أصوله لأنّه يعاني من قصور في عنصر (A,M) حتى تتحسن وضعيته.

الجدول رقم (04): التنقيط حسب نموذج "SNB" الجزائري

الصفة	المدى	التنقيط	الإجراء المعمول به	SGénéral	Cpa	العنصر
قوي	1 – 1.4	1	لا يتخذ أي إجراء	03	03	**C**
مرضي	1.6- 2.4	2	معالجة السلبيات	03	03	**A**
معقول	2.6- 3.4	3	رقابة ومتابعة لصيقة	03	03	**M**
هامشي	3.6- 4.4	4	إصلاح ومتابعة ميدانية	02	02	**E**
غير مرضي	4 – 6.5	5	رقابة دائمة- إشراف	02	03	**L**
				2.6	**2.8**	**TOTAL**

المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- بوهريره عباس- عمي سعيد حمزة، مرجع سبق ذكره.

ويخلص التحليل الجزئي للمصرفين نفس نتائج التحليل للنظام المصرفي السابق حين أشار إلى الربحية العالية والمتانة من حيث صلابة المؤشرات إلا أن درجة التركيز الكبير في الأصول خلى بعض المؤشرات تتداعى عقب التباطؤ الاقتصادي في الفترة 2014-2017 كما أشار التحليل لذلك يلحظ تذبذب نسبي في مستوى الصلابة إلا أن تحسن الوضعية العامة للاقتصاد من شأنها بعث الديناميكية والصلابة في النظام المصرفي لذلك من الأهمية بمكان تنويع الأصول المصرفية ضمانا لذلك.

خلاصة:

إن استشراف المخاطر وإدارتها لإرساء الاستقرار المالي أصبح هدفاً مهيمناً وعلى نحوٍ متزايدٍ في سياق السياسات المصرفية، ويتضح ذلك من تقارير الاستقرار المالي الدّورية التي أطلقها عديد البنوك مركزية في العالم والعديد من المؤسسات المالية الدّولية (بما في ذلك صندوق النقد الدّولي"FMI" ومصرف التّسويات الدّولية "BIS" والمصرف الدّولي"BM")، وفي هذا الصدد ولما كان مصرف الجزائر يبدي اهتماماً بأهمية تحسين إطار الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي، فان هذه الورقة أتت لتحليل أثر تطبيق نظام التقييم والتنقيط المصرفي الجزائري "SNB" المستوحى من نظام التقييم الأمريكي "CAMELS" في تشخيص الصلابة المالية للمصارف وقد تم تجريبه بدراسة حالة مصرفين عمومي هو القرض الشعبي الجزائري ومصرف خاص هو سوسيتي جينرال ولقد خلصنا في التّحليل إلى أهمية النظام وآثره في تقييم وتشخيص الصلابة المالية للمصارف، حيث يسمح هذا النّموذج بتقييم حساسية المصارف للتغيرات في نشاطها تماما كنموذج التقييم الأمريكي "CAMELS"، مما يثبت الفرضية المشار إليها في الإشكالية. وعليه من خلال ما سبق يمكن الإجابة على إشكالية الدّراسة بالقول أنّ نظام "SNB" وبفضل مقاربته المبنية على المخاطر يُسهم في تقييم الصلابة المالية للمصارف، ويسمحُ بردّ فعلٍ مستهدفٍ وسريعٍ بهدف إجراء تصحيحات ملائمة لمواجهة المخاطر كجواب للإشكالية المطروحة، ومن خلال عينة

من المصارف خلصنا إلى جملة من النتائج أهمها:

- النظام المصرفي يتسم نسبيا بالصلابة المالية رغم تراجع آدائه عقب تباطؤ الاقتصاد الجزائري؛
- يعدُّ نظام التّنقيط "SNB" أحد أهم الآليات لإدارة المخاطر المصرفية في الجزائر؛
- يدخل "SNB" ضمن تدابير الرّقابة بعين المكان "Le contrôle sur place"؛
- نظام التّنقيط "SNB" يسهم في تقييم الصلابة المالية للمصارف تماما كالنظام الأمريكي "camels"؛

أما في خصوص العينة المدروسة فقد أفضت الدّراسة إلى أنها تعاني نسبيا من مشكلة سيولة ومن تركيزٍ كبير في الأصول وأبرز عياناً وبوضوح مدى تدنّي جودة الأصول فيها، لذلك ينبغي مراقبة السيولة لدى المصرفين والاستثمار خارج القروض الروتينية كنوع من التنويع.

المراجع و الإحالات:

(1)- *banque d'Algérie, **Evolution Economique Et Monétaire En Algérie**, 2015, P90.*

(*)– *للمزيد من التفاصيل في المؤشرات يمكن الاستعانة بـ :*

– بوهريره عباس– عمي سعيد حمزة، ***دور نظام التنقيط المصرفي الجزائري "SNB" في تقييم الأداء المصرفي– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري ومصرف السلام***، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية *ABPR*، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة (الجزائر)، العدد 15، جويلية 2019.

(2)– بنك الجزائر، ***التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر***، التقرير السنوي 2013، ص 133.

3()- *FMI, **Algérie Evaluation De La Stabilité Du System Financier**, Rapport Nº 14/161, 2014.*

(4)– بنك الجزائر، ***التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر***، التقرير السنوي 2015، ص94

)5(- *Banque Da Algérie, **Evaluation Economique Et Monétaire En Algérie**, Rapport 2015, P 77.*

(*)- *Banque des Règlements Internationaux, Comité de Bâle, **Principes de saine gestion et de surveillance du risque de liquidité**, Septembre 2008, Bâle (Suisse).*

(Available on the link) : https://www.bis.org/publ/bcbs144_fr.pdf 13/09/2019 (21:38)